November 2005

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر العام

الدورة الثالثة والثلاثون

روما، 19 – 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2005

اتفاق بيجين

اتفاق بيجين حول مستقبل الزراعة والمناطق الريفية في العالم

خطة عمل

في سبتمبر 2005 في بيجين توصل كبار الخبراء العالميين في الزراعة والبيئة والاقتصاد إلى اتفاق حول العمل المطلوب في المستقبل من أجل زراعة وتنمية ريفية تعالجان مشكلة الجوع والفقر والحماية البيئية.

يدعو اتفاق بيجين الحكومات لإقرار الأدوار الهامة للزراعة والمناطق الريفية في النمو الاقتصادي العام والتنمية الريفية. ويعتبر الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية في غاية الأهمية نظراً لأن أغلبية الفقراء والجوعى يعيشون في مناطق ريفية.

وتتضمن التحديات الطارئة التالي:

- التحضر وأثره على نظم عرض وطلب الأغذية ؛
- تحرير التجارة ونتائجه بالنسبة للفقراء والأسر الزراعية غير التنافسية ؛
- التنافس السريع على الموارد الطبيعية وتدهورها؛ و
- الحاجة الماسة لرفع مستوى تطوير البحوث والتكنولوجيا.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات، وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت www.fao.org

اتفاق بيجين حول مستقبل الزراعة والمناطق الريفية

⇐ لنمو الإنتاج الزراعي في البلدان النامية آثار قوية مباشرة وغير مباشرة على النمو غير الزراعي. وربما يكون ما هو أكثر أهمية هو أن الأثر الإيجابي للنمو الزراعي على خفض الفقر هو أكثر من متناسب مع الأهمية النسبية لهذا القطاع من الاقتصاد. ولذلك فنحن ندعو الحكومات لإعطاء الأولوية للمصروفات الحكومية على السلع الحكومية من أجل المناطق الريفية مثل الطرق وتكنولوجيا المعلومات والبنية الأساسية الأخرى والبحوث والإرشاد والصحة والتعليم الابتدائي.

⇐ ويؤدي التحضر إلى تغير سريع في الاستهلاك الغذائي من ناحية الكم والجودة وتنوع المنتج. وقد تؤدي العولمة وانتشار محال السوبرماركت إلى فصل الاستهلاك الغذائي عن الإنتاج المحلي وخلق احتمال حرمان صغار المزارعين من فرص النمو. إن الحد من العوائق أمام المزارعين للاندماج في سلاسل العرض الحديثة أمر بالغ الأهمية ويتطلب جهود القطاعين العام والخاص.

⇐ النمو السريع في الاقتصاد الريفي غير الزراعي بالغ الأهمية لخلق فرص العمل والدخل لذوي الإمكانات الاقتصادية المحدودة في الزراعة وحدها.

⇐ يمكن أن يكون تحرير التجارة أداة قوية لتشجيع النمو الاقتصادي، ومع ذلك فلكي تستفيد البلدان الأقل نمواً والمستوردة لكامل الأغذية من إصلاح التجارة فسوف تحتاج إلى تعزيز التنافسية المحلية من خلال الإصلاح السياسي والمؤسسي.

⇐ وفيما يتسق مع جدول أعمال الدوحة للتنمية الذي يدعو إلى الاعتراف بحاجات البلدان النامية المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية، تحتاج البلدان منخفضة الدخل لمنحها مرونة كافية للتعامل مع صعود الاستيراد الواضح.

⇐ لقد زاد إمكان استخدام المنتجات والمخلفات الزراعية كمصادر للطاقة الحيوية مع ارتفاع تكاليف الطاقة ويجب استغلالها.

⇐ يجب استغلال النطاق الكامل للقدرات العلمية وكافة الأدوات المتاحة لتؤتي ثمارها من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية. ويجب أن تعكس هذه الإنتاجية طلب المستهلك على المنتجات الجديدة والجودة والأمان. كما يجب أن تحافظ البحوث الزراعية والتكنولوجيا الجديدة على ثورة خضراء دائماً تجمع بين خفض التكاليف والحفاظ على الموارد وتعزيز الإنتاج. وستكون زيادة إنتاجية المياه عنصراً بالغ الاهمية لتحقيق زيادة الإنتاجية الزراعية.

⇐ وفي بلدان عديدة هناك حاجة لإصلاح شامل لمؤسسات البحوث والتنمية. وتوجد تكنولوجيا المعلومات الجديدة نموذج جديد لتنظيم البحوث الزراعية وإتاحة الفرصة للبرامج الصغيرة للتغلب على قيود الحجم. هذه التكنولوجيا أيضاً بإمكانها إتاحة الاستخدام الفعال لمعرفة السكان الأصليين حول الموارد الزراعية. وفي نفس الصدد، ندعو لشراكة فعالة بين الحكومة والقطاع الخاص.

⇐ هناك حاجة ملحة وأساسية لإرساء قاعدة متينة للعلوم الزراعية في أفريقيا كيما يتسنى لها تلبية تحديات ضمان الأمن الغذائي لشعوبها. كما تحتاج إلى استثمارات كبيرة في البنية الأساسية الريفية. ولا بد من أن تكون الزراعة، بالنسبة لأفريقيا ككل، هي المحرك للنمو الاقتصادي. وكما تظهر التجربة في بلدان مثل الهند والبرازيل والصين، فإن تكوين الرأسمال البشري والمؤسسات العلمية الفعالة يستغرق غير قليل من الزمن، مما يستلزم دعما سياسيا مستمرا على أعلى المستويات.

⇐ نظراً لدور النساء الهام في الزراعة، فمن المهم أن يكون لهن الحقوق الضرورية وإمكانية الحصول على المعرفة والتكنولوجيا ورأس المال الفعلي والمالي والاجتماعي.

⇐ ولا تزال المناطق الهامشية والسكان المهمشين الذين يعتمدون على سبل رزق أساسها الزراعة تتلقى موارد حكومية غير كافية. ولكي يحسن هؤلاء السكان من مستوى معيشتهم، من الضروري تحسين إنتاجيتهم الزراعية وزيادة إمكانية الوصول للأسواق. وهناك حاجة لاتباع مسار ثنائي يمزج بين الاستثمار في فرص كسب الدخل مع شبكات الأمان الاجتماعي وفقاً لحقوق الانسان الأساسية.

⇐ وتعتبر الممارسات الزراعية من ضمن العوامل المساهمة في تغيير مناخ الأرض كما أن التغييرات المتوقعة في مناخ الأرض سوف تؤثر سلباً على الإنتاجية الزراعية في معظم البلدان النامية. ولذلك هناك حاجة لتطوير وتطبيق التكنولوجيا والممارسات والسياسات الزراعية التي تخفض أثر القطاع الزراعي على نظام المناخ مع الحد من قابلية تعرضه للخطر بسبب التغير المناخي.

⇐ المجتمعات الريفية هي الراعي الأساسي للنظم البيئية المحلية. وحماية النظم البيئية وإدارتها المستدامة هي أفضل تأمين لاستمرار تقديم خدمات النظام البيئي كالتنوع الحيوي ومصادرة الكربون والتلقيح وتنقية المياه. وتتطلب الإدارة المستدامة للنظم البيئية إدارة المياه وموارد الأراضي على مستوى حوض النهر أو الأراضي المسطحة. وهناك حاجة للاستثمار الحكومي والتنظيم والحوافز المالية بالاشتراك مع المؤسسات القوية وسبل الحكم الجيدة لضمان الانسياب المستدام لخدمات النظام البيئي.

⇐ ونظراً لأهمية تكوين رؤية مشتركة لمستقبل القطاع الزراعي بين المجموعة الكاملة من أصحاب الشأن مع تكوين فهم أكبر للتحديات البارزة التي تواجه القطاع الزراعي، فنحن نؤيد التقدير العالمي متعدد أصحاب الشأن الذي بدأ مؤخراً للعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية.